

نظرة عامة

يقدّر إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية المانحة في عام 2006 حوالي 3.3 مليار دولار، مسجلاً ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته 70.2 في المائة مقارنة بعام 2005. وقد ارتفع متوسط نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية الرئيسية المقدمة للعون إلى 0.5 في المائة في عام 2006 مقارنة بنسبة 0.3 في المائة في عام 2005، إلا أنه بقي أقل من مستوياته المسجلة خلال الفترة 1999-2003. ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى استمرار ارتفاع حجم الناتج القومي الإجمالي بوتيرة أسرع بكثير من زيادة حجم إجمالي المساعدات الإنمائية العربية، في ضوء توسع النشاط الاقتصادي الكبير الذي تشهده الدول العربية المانحة الرئيسية. وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970-2006 حوالي 129.1 مليار دولار. كما واصلت مؤسسات وصناديق التنمية العربية جهودها في دعم مشاريع التنمية في الدول النامية، حيث بلغ إجمالي التزامات عملياتها التمويلية في عام 2006 حوالي 3.5 مليار دولار، وبلغت منها التزامات تمويلية مقدمة للدول العربية بنحو 2.3 مليار دولار في العام نفسه.

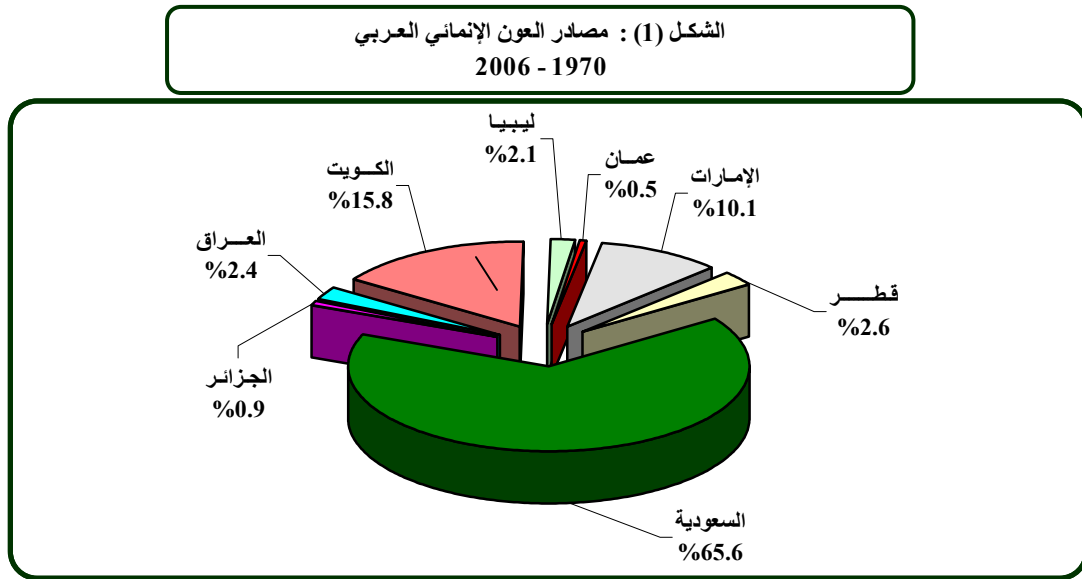
تعتبر المساعدات الإنمائية العربية أحد أهم جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول النامية والدول العربية. وتبرز أهميتها من كونها أكثر يسراً وأقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى التجارية والتنموية. وقد تزايد الدور الإنمائي لصناديق ومؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية في تقديم العون العربي. واهتمت الدول العربية خلال العام بدعم وتعزيز الجهود الإنمائية لعدد من الدول العربية مثل لبنان في إعادة إعمار ما خلفه العدوان الإسرائيلي صيف عام 2006، واليمن بدعم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2007 - 2010 من خلال مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن، بالإضافة إلى الدعم المتواصل لفلسطين، وتمويل مشاريع البنى الأساسية والخدمات في الدول النامية في آسيا وإفريقيا.

وفي جانب تطورات المساعدات الإنمائية الدولية، تشير البيانات الأولية إلى تراجع حجم المساعدات الإنمائية الدولية من 106 مليار دولار في عام 2005 إلى 103 مليار دولار عام 2006، وتشكل الحصة المقدمة للدول العربية من جميع المصادر حوالي 27.1 في المائة في العام 2005. وبذلك يصل متوسط نسبة حجم العون الإنمائي إلى الدخل القومي للدول المتقدمة إلى حوالي 0.3 في المائة متراجعا عن نسبة 0.33 في العام لعام 2005. ويعزى هذا التراجع إلى أن العون الإنمائي الدولي ارتفع في عام 2005 نتيجة تقديم مساعدات لأوضاع استثنائية شملت تقديم منح للتخفيف من مديونية بعض الدول الفقيرة المثقلة بالديون، بالإضافة إلى المساعدات المقدمة لبعض الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية التي لحقت بها مثل كارثة "تسونامي" في دول المحيط الهندي.

العون الإنمائي العربي عام 2006

يقدر إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية في عام 2006 بحوالي 3.3 مليار دولار، مسجلاً ارتفاعاً ملحوظاً بلغ حوالي 70.2 في المائة عما كان عليه في عام 2005. وبلغت المساعدات المقدمة من السعودية في عام 2006 حوالي 2.2 مليار دولار (66.2 في المائة)، والكويت حوالي 584 مليون دولار (17.7 في المائة)، بينما بلغت المساعدات المقدمة من قطر حوالي 484 مليون دولار (14.7 في المائة)، والإمارات حوالي 31 مليون دولار (0.9 في المائة)، وعمان حوالي 17 مليون دولار (0.5 في المائة).

وبذلك بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة 1970-2006 حوالي 129.1 مليار دولار، قدمت منها دول الخليج العربية حوالي 122.1 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 94.5 في المائة، ساهمت فيها السعودية بحوالي 65.8 في المائة، والكويت بحوالي 15.7 في المائة، والإمارات بحوالي 10 في المائة، وقطر بحوالي 2.6 في المائة، وعمان بحوالي 0.5 في المائة، بينما ساهمت الدول العربية الأخرى، وهي العراق وليبيا والجزائر بحوالي 2.4 في المائة، و2.1 في المائة، و0.9 في المائة على التوالي، الملحق (1/11) والشكل (1).



المصدر: الملحق (1/11).

نسبة العون العربي إلى الناتج القومي الإجمالي : بلغ متوسط نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية للعون في عام 2006 حوالي 0.5 في المائة، وبلغت هذه النسبة حوالي 0.6 في المائة للسعودية، وحوالي 0.5 في المائة للكويت. وتشير البيانات الخاصة بالعون الإنمائي إلى أن هذا المتوسط قد ارتفع من حوالي 0.5 في المائة في العام 1998 إلى حوالي 1.1 في المائة عام 2002، ثم عاد وانخفض منذ عام 2003 وحتى

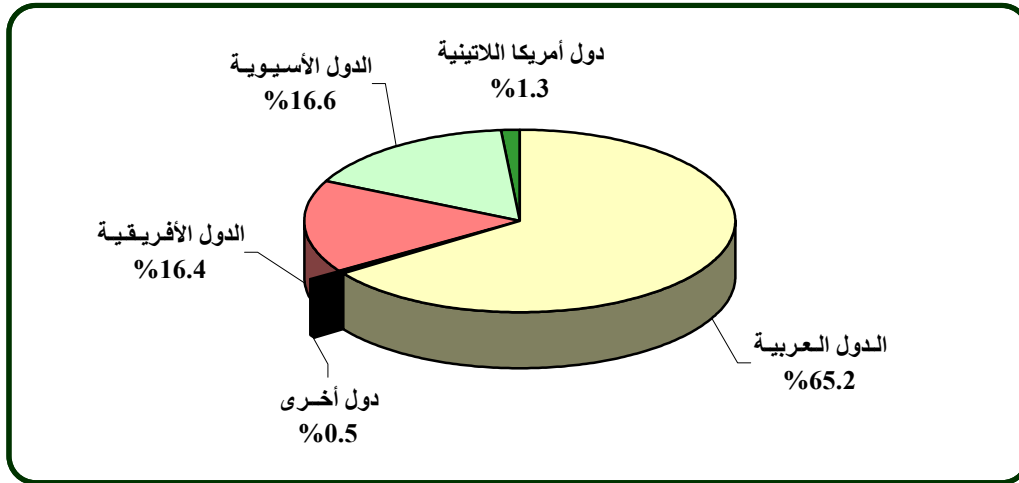
عام 2005 من حوالي 0.8 في المائة إلى حوالي 0.3 في المائة. ويعزى ذلك إلى تزايد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، والتوسع في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وزيادة حجم الناتج القومي الإجمالي في العامين الماضيين بنسبة كبيرة (45.4 في المائة) نتيجة للزيادة الملموسة في أسعار وعائدات النفط، الملحق (2/11).

عمليات مؤسسات التنمية العربية لعام 2006

بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق لعام 2006 حوالي 3.5 مليار دولار بتراجع بلغت نسبته حوالي 10.8 في المائة عما كان عليه في عام 2005. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية فيها حوالي 38.9 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 30.8 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 14.0 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 7.9 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 4.2 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حوالي 4.1 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 0.1 في المائة، الملحق (3/11).

التوزيع الجغرافي: بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2006 حوالي 65.2 في المائة (مقابل 60.7 في المائة في عام 2005)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 16.6 في المائة (مقابل 17.2 في المائة في عام 2005)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 16.4 في المائة (مقابل 18.5 في المائة في عام 2005)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 1.3 في المائة (مقابل 2.6 في المائة في عام 2005)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 0.5 في المائة (مقابل 1.0 في المائة في عام 2005)، الشكل (2).

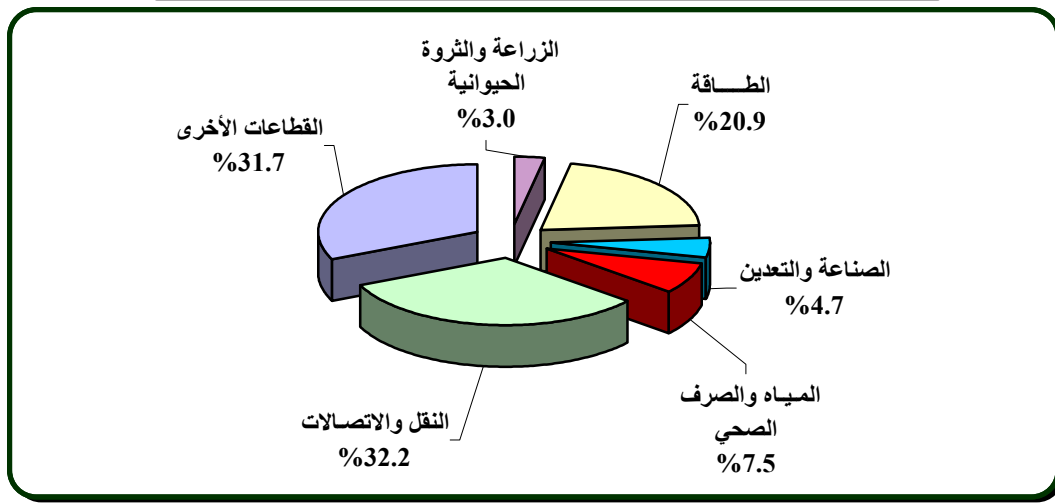
الشكل (2) : التوزيع الجغرافي لعمليات مجموعة التنسيق خلال عام 2006



المصدر : الملحق (3/11).

التوزيع القطاعي : بلغ نصيب قطاع النقل والاتصالات من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية خلال عام 2006 حوالي 32.2 في المائة، يليه قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنحو 31.7 في المائة، ثم قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز بنحو 20.9 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 7.5 في المائة، يليه قطاع الصناعة والتعدين بما يقارب 4.7 في المائة، وأخيراً قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 3.0 في المائة، الملحق (4/11) والشكل (3).

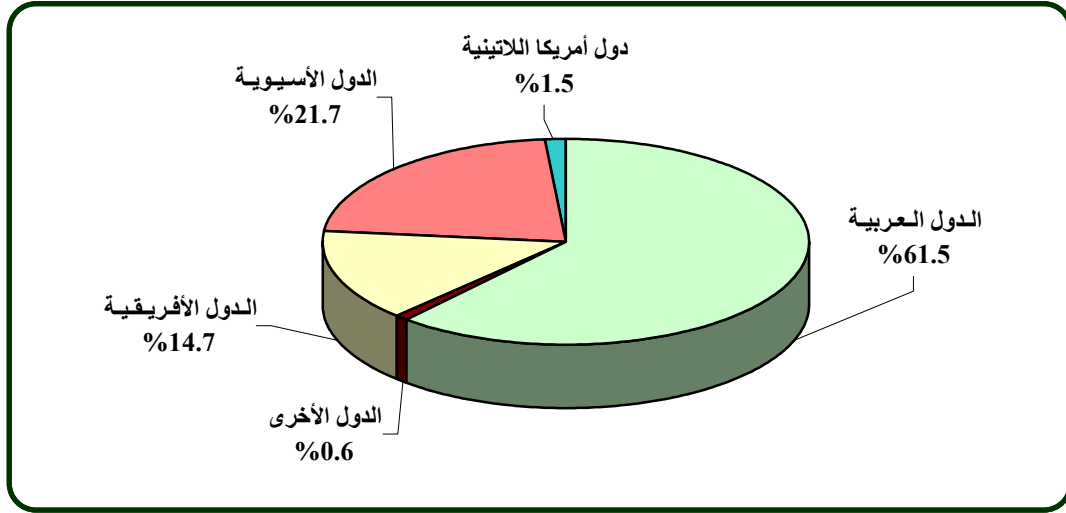
الشكل (3) : التوزيع القطاعي لعمليات مجموعة التنسيق خلال عام 2006



المصدر: الملحق (4/11).

المجموع التراكمي : بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية بنهاية عام 2006 حوالي 79.9 مليار دولار، بلغ نصيب مجموعة الدول العربية منه حوالي 49.1 مليار دولار (61.5 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 17.4 مليار دولار (21.7 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 11.7 مليار دولار (14.7 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 1.2 مليار دولار (1.5 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 0.5 مليار دولار (0.6 في المائة)، الملحق (5/11) والشكل (4).

الشكل (4) : المجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة، حتى نهاية عام 2006

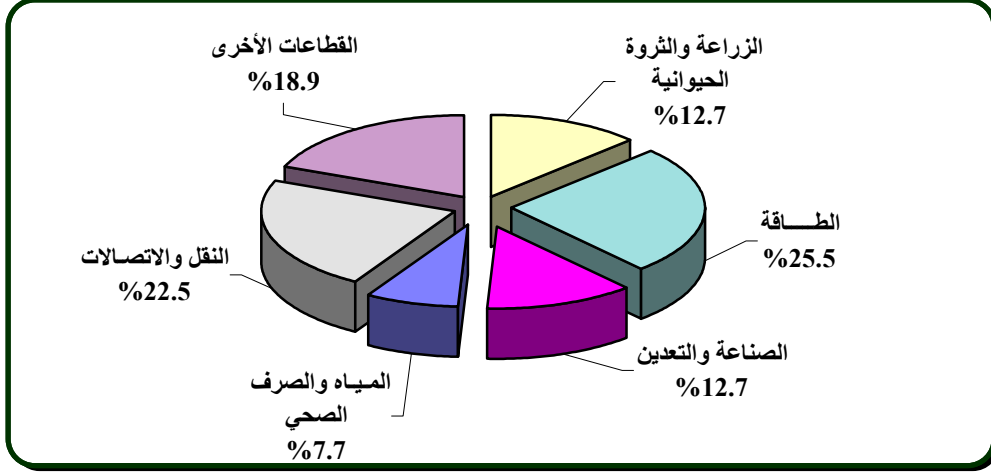


المصدر: الملحق (5/11).

وبلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية حوالي 28.6 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 22.7 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 17.9 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 10.1 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 7.5 في المائة وصندوق النقد العربي حوالي 5.6 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 4.3 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حوالي 3.3 في المائة.

وانسجاماً مع أهداف خطط التنمية في الدول المستفيدة، واستجابة لاحتياجاتها التمويلية لاستكمال وتطوير البنى الأساسية والخدمات وتهيئة قاعدة التنمية الاقتصادية بها، فقد حازت قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية والسكنية، على نحو 74.6 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وفي المقابل، كانت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 25.4 في المائة. ويتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل على نسبة تقارب 25.5 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 22.5 في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 18.9 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 7.7 في المائة. وفي القطاعات الإنتاجية، فقد تساوت حصة كل من قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وقطاع الصناعة والتعدين، إذ بلغت 12.7 في المائة لكل منهما، الملحق (6/11) والشكل (5).

الشكل (5) : التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق حتى نهاية عام 2006



المصدر: الملحق (6/11).

الملاح الرئيسية للعون الإنمائي العربي

تعتبر المساعدات الإنمائية العربية شكلاً مهماً من أشكال التعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية والدول النامية. وتقدم الدول العربية مساعداتها الإنمائية عبر قنوات متعددة أهمها المساعدات الرسمية الثنائية، والتمويل الإنمائي المقدم من الصناديق الوطنية ومتعددة الأطراف، إضافة إلى المساعدات المقدمة من الهيئات الخيرية والجهات غير الحكومية لدعم مشاريع مكافحة الفقر، وبرامج الصحة والتعليم والإغاثة، وهي مساعدات لا تتوفر عنها البيانات الكافية لتحديد حجمها ونسبتها من تدفقات العون الإنمائي العربي.

تكتسب المساعدات الإنمائية العربية أهميتها بالنظر لكونها أكثر يسراً وأقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى، التجارية والإنمائية. إذ تتميز هذه المساعدات في شكلها الثنائي ومتعدد الأطراف، بصفة عامة، بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد، وشموليتها على المنح والهبات، إضافة إلى أنها مساعدات غير مشروطة، مما يتيح للدول المستفيدة إمكانية كبيرة لاستغلالها وإدارتها بمرونة كافية وبما يستجيب لأولوياتها وقدراتها.

الإطار رقم (1)

مجموعة التنسيق لمؤسسات العون الإنمائي العربي

يهدف توفير مزيد من التنسيق والفاعلية في عمليات العون، ولزيادة الاستخدام الأمثل للكفاءات والقدرات المتوافرة لدى صناديق ومؤسسات التمويل الإنمائي العربية، فقد تم إنشاء مجموعة التنسيق عام 1974، التي تضم حالياً عضوية تسع مؤسسات من بينها ثلاثة مؤسسات وطنية، هي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبوظبي للتنمية، وست مؤسسات إقليمية هي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)، وصندوق النقد العربي. ويتولى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مهام أمانة هذه المجموعة. وتعد مجموعة التنسيق دورية تتبادل فيها وجهات النظر في عدد من الموضوعات المتعلقة بالسياسات والعمليات، وتتبادل المعلومات عن طلبات التمويل المقدمة لكل عضو من أعضاء المجموعة، ويتم مراجعة الوضع الخاص ببعض الدول والمشاريع ذات الأولوية، وبحث علاقة المجموعة مع المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية. كما يعمل أعضاء المجموعة على تعزيز التعاون الإقليمي مع البلدان المستفيدة وتنفيذ المشاريع المشتركة.

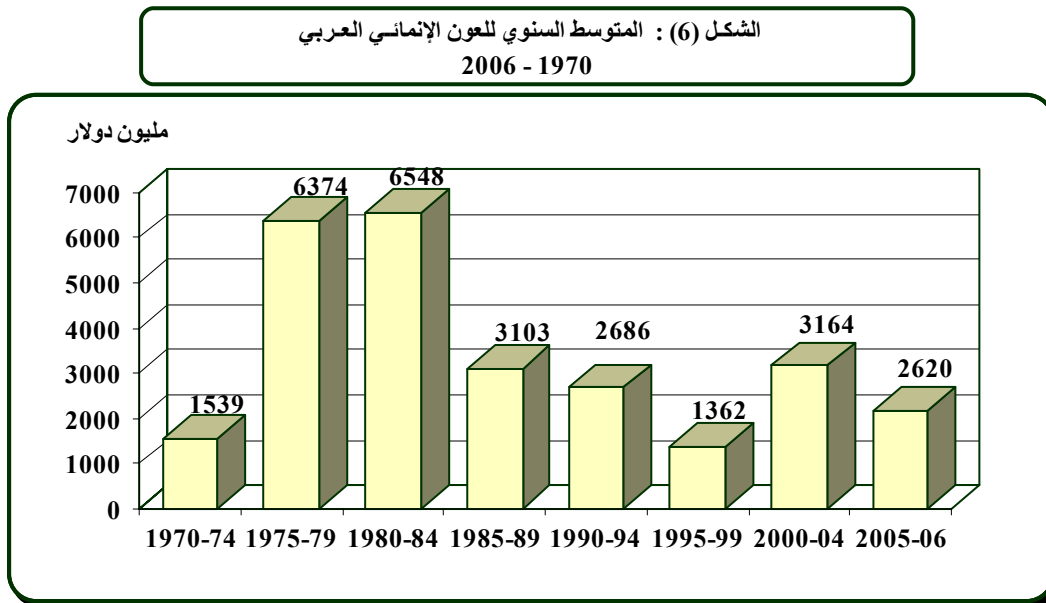
وقد اتسم نشاط أعضاء المجموعة على مدى السنين الماضية بالمرونة في سياساتهم الإقراضية، إذ تقدم مؤسسات المجموعة قروضاً ميسرة تخلو عادة من الشروط، فضلاً عن أن مؤسسات المجموعة سريعة التجاوب مع مختلف احتياجات الدول المستفيدة من مساعداتها، ليس في الظروف العادية فحسب بل كذلك أيضاً في الظروف الاستثنائية كالكوارث الطبيعية أو الصراعات.

وتسعى مؤسسات المجموعة إلى تعظيم دورها من خلال تنسيق جهودها لرفع مستوى التمويل المشترك للمشاريع والبرامج في الدول المستفيدة، والمساهمة في بناء القدرات والتطوير المؤسسي وتبادل الخبرات. كما أنها تعمل على توافق وتوحيد الإجراءات بين أعضائها، وتسعى إلى تكييف إجراءاتها مع الجهود المتنامية للتوافق التي تجري على المستوى الدولي للمانحين والدول المستفيدة. ومن جانب آخر، تعمل مؤسسات المجموعة على تكتيف الجهود والتنسيق والتشاور مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والثنائية، وبنوك التنمية لتحقيق التكامل في تقديم العون وجعله أكثر نجاعة.

وفي جانب مراحل تطور العون الإنمائي العربي منذ بداياته، يمكن استعراض الملامح الرئيسية للمساعدات الإنمائية العربية في ثلاث مراحل زمنية خلال الفترة 1970-2004. وتشمل المرحلة الأولى الفترة 1970-1984، التي تميزت بارتفاع مطرد في حجم المساعدات الإنمائية العربية، إذ ارتفعت من حوالي 7.7 مليار دولار للفترة 1970-1974، أي بمتوسط سنوي قدره 1.5 مليار دولار، إلى حوالي 31.9 مليار دولار للفترة 1975-1979، وبمتوسط سنوي قدره 6.4 مليار دولار، ثم إلى حوالي 32.7 مليار دولار للفترة 1980-1984، وبمتوسط سنوي قدره 6.5 مليار دولار. وقد عكس ذلك النمو الارتفاع الكبير في عوائد الصادرات النفطية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي. كما شهدت تلك الفترة نمواً ملحوظاً للعمل الإنمائي العربي وتنظيمه في أطر وكيانات مؤسسية تمثلت في إنشاء وتطوير أنشطة صناديق التنمية العربية الوطنية ومؤسسات التمويل الإنمائي العربية والإقليمية ومنظمات العمل العربي المشترك.

وشهدت المرحلة الثانية، التي امتدت من عام 1985 حتى عام 1999، تراجعاً في تدفقات العون الإنمائي العربي نتيجة تراجع أسعار النفط خلال تلك الفترة وبالتالي العائدات النفطية، وتنامي الاحتياجات الوطنية للدول العربية المانحة لتوجيه قدر أكبر من مواردها المالية لاستكمال بناها الأساسية ودعم هياكلها الاقتصادية. إذ انخفضت المساعدات الإنمائية المقدمة خلال تلك المرحلة من حوالي 15.5 مليار دولار للفترة 1985 – 1989، بمتوسط سنوي 3.1 مليار دولار، إلى حوالي 13.4 مليار دولار وبمتوسط سنوي قدره 2.7 مليار دولار للفترة 1990 – 1994، ثم إلى حوالي 6.8 مليار دولار وبمتوسط سنوي قدره 1.4 مليار دولار للفترة 1995- 1999، وهو أدنى متوسط سنوي وصل إليه العون الإنمائي العربي خلال العقود الثلاثة الماضية.

وفي المقابل شهدت المرحلة الثالثة، التي امتدت من عام 2000 إلى 2004، اتجاهات تصاعدية في تدفقات العون الإنمائي العربي، حيث ارتفع متوسط حجم هذه المساعدات الإنمائية ليصل إلى حوالي 3.2 مليار دولار سنوياً، وبلغ إجمالي حجم المساعدات الإنمائية 15.8 مليار دولار خلال هذه الفترة، الشكل (6).



المصدر : الملحق (1/11).

ونظراً لارتباط حجم العون الإنمائي العربي بأسعار النفط وعائداته، فإنه من المتوقع مع ارتفاع أسعار النفط خلال العامين الماضيين أن يزداد العون الإنمائي العربي ويواصل دوره في دعم التنمية في البلدان النامية، معتمداً في الجزء الأكبر من تدفقاته على برامج المساعدات الإنمائية لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما تخصصه بعض الدول العربية الأخرى من مساعدات مالية وعينية في إطار مساعدتها للدول العربية وغيرها من الدول النامية في أفريقيا وآسيا سواء لدعم مشاريع التنمية بها، أو لمعالجة آثار الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية، إضافة إلى

الاستجابة لتنامي الاحتياجات التمويلية في الدول النامية عموماً، وبصفة خاصة في عدد من الدول العربية التي مازالت تعاني من ظروف داخلية قاسية وغير مواتية مثل السودان وفلسطين والصومال، والتي تتطلب مزيداً من العون الإنمائي والإنساني.

المساعدات الإنمائية الدولية

تشير التقديرات الأولية إلى تراجع حجم المساعدات الإنمائية الدولية من 106 مليار دولار عام 2005 إلى 103 مليار دولار عام 2006، وبذلك يكون متوسط نسبة العون الإنمائي الرسمي إلى الدخل القومي للدول المتقدمة قد تراجع من 0.33 في المائة عام 2005 إلى 0.30 في المائة عام 2006، علماً بأن العون الدولي كان في ازدياد مستمر خلال السنوات الخمس الماضية، إذ ارتفع من نحو 51.6 مليار دولار عام 2001 إلى حوالي 79 ثم 106 مليار دولار في عامي 2004 و 2005 على التوالي. ويعزى هذا التراجع في عام 2006 إلى عدة عوامل أبرزها أن العون الإنمائي الدولي خلال عام 2005 شهد اهتماماً دولياً بتقديم المساعدات لأوضاع استثنائية شملت تقديم منح للتخفيف من أعباء بعض الدول المثقلة بالديون مثل العراق (13.9 مليار دولار) ونيجيريا (5.5 مليار دولار)، والمساعدات المقدمة لبعض الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية التي لحقت بمختلف مناطق العالم وعلى رأسها المد البحري الذي وقع في المحيط الهندي في أواخر سنة 2004، والمقدرة بحوالي 2.2 مليار دولار.

رغم التزامات الدول المتقدمة المانحة بزيادة حجم المساعدات الإنمائية خلال اجتماعات ولقاءات هامة، مثل مؤتمر القمة العالمية الذي عقد في منتصف شهر سبتمبر من عام 2005 بمقر الأمم المتحدة لمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية لعام 2000، واجتماع الدول المانحة بباريس في مارس 2005 حول فعالية المساعدات الدولية، وكذلك اجتماع مجموعة الثمانية بجلينجلس - اسكتلندا في يوليو 2005، فإن التوقعات بالنسبة للسنتين القادمتين 2007 و2008 تفيد بتراجع حجم هذه المساعدات نتيجة لانخفاض قيمة المنح المقدمة في إطار مبادرات التخفيف من الديون. وعلى أساس التوقعات المبنية على الوضع الحالي، فإن الدول المتقدمة لن تستطيع الوصول إلى متوسط نسبة العون الإنمائي الرسمي إلى الدخل القومي (0.7 في المائة)، المقترحة من الأمم المتحدة قبل سنة 2030. وفي المقابل فإن تطورات العون بالنسبة لعام 2006 تؤكد توجهات المانحين التي بدأت تتضح منذ عام 2001، والمتمثلة في تركيز العون على أكثر الدول فقراً خاصة في القارة الإفريقية، وتخصيص جزء أكبر من المعونات للمنح غير المستردة وذلك لتفادي تفاقم المديونية على الدول المستفيدة من العون.

الإطار رقم (2) قروض ميسرة أم منح؟

منذ اندلاع أزمة المديونية في أوائل ثمانينات القرن الماضي، تعالت أصوات في المجتمع الدولي داعية لإلغاء ديون الدول الفقيرة والتخفيف من أعباء هذه الديون لاسيما من خلال تعويض تلك الديون بمنح. وتواصلت هذه الدعوة في أوائل هذا القرن خاصة في إطار عدة مبادرات واجتماعات دولية لاسيما اجتماع مونترالي للمانحين عام 2002، واجتماع باريس رفيع المستوى للمانحين في منتصف عام 2005، وكذلك المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء المديونية التي تمخضت عن اجتماع مجموعة الثمانية في اسكتلندا عام 2005، ومؤتمر القمة الذي عقد في مقر الأمم المتحدة عام 2005 لمتابعة تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية. وقد سبقت هذه المبادرات والاجتماعات الأخيرة، نقاشات أكاديمية ومؤسسية حول أفضل السبل لتقديم المساعدات الدولية الرسمية في إطار المفاضلة بين القروض الميسرة والمنح، خاصة بعد صدور تقرير "لجنة ملنزر" للكونغرس الأمريكي عام 2000 حول إصلاح المؤسسات المالية الدولية الذي أقر بضرورة تخفيف ديون الدول الفقيرة وأهمية تركيز المساعدات الدولية في المنح بدلاً من القروض. وتبين تطورات المساعدات الدولية المقدمة من الدول أو المؤسسات الدولية والإقليمية أن حصة المنح في إجمالي قيمة المساعدات الدولية في تزايد مستمر، حيث أنها مثلت عام 2004 قرابة 80 في المائة من المساعدات الثنائية وحوالي 43 في المائة من إجمالي المساعدات متعددة الأطراف، بينما كانت تمثل 49 و 34 في المائة على التوالي، في بداية سبعينات القرن الماضي.

تخضع المفاضلة بين القروض والمنح إلى اعتبارات منها ما هو اقتصادي بحت، ومنها ما هو غير اقتصادي متعلق بطبيعة وبسياسات المانح وتوجهاته. من الجانب الاقتصادي البحت، تعتمد المفاضلة بين القروض والمنح على حساب المنافع والتكاليف بالنسبة للمانح والمستفيد. وعلى هذا الأساس، فإن التكلفة والعائد على رأس المال يحددان بشكل كبير المزيج الأفضل بين الاثنين. في حساب المنافع، فإن المقترض الذي يتمتع بعائد مرتفع على رأس المال سيفضل القروض الميسرة على المنح لأنه قادر على الحصول على قيم أكبر من رأس المال من خلال القروض بالمقارنة مع المنح، وبالتالي يستطيع تحقيق منافع أكبر من خلالها. أما بالنسبة للمانح، فإن اعتبارات تكلفة الفرصة البديلة، تجعله يقارن بين الفائدة التي سيجنيها من القرض والعائد الذي سيحصل عليه لو تم استثمار قيمة القرض في مجال آخر. فكلما كانت إمكانية الحصول على عائد أعلى لرأس المال مرتفعة، فإن المانح سيفضل المنح على القروض لأنه سوف يضطر للتنازل عن قيمة أكبر من رأس المال في حالة تقديم المساعدة في شكل قروض، لأن الموارد الممنوحة في شكل منح لتمويل مشروع محدد تكون في الغالب أقل من الموارد التي يلتزم بها المانح لتمويل نفس المشروع في شكل قرض.

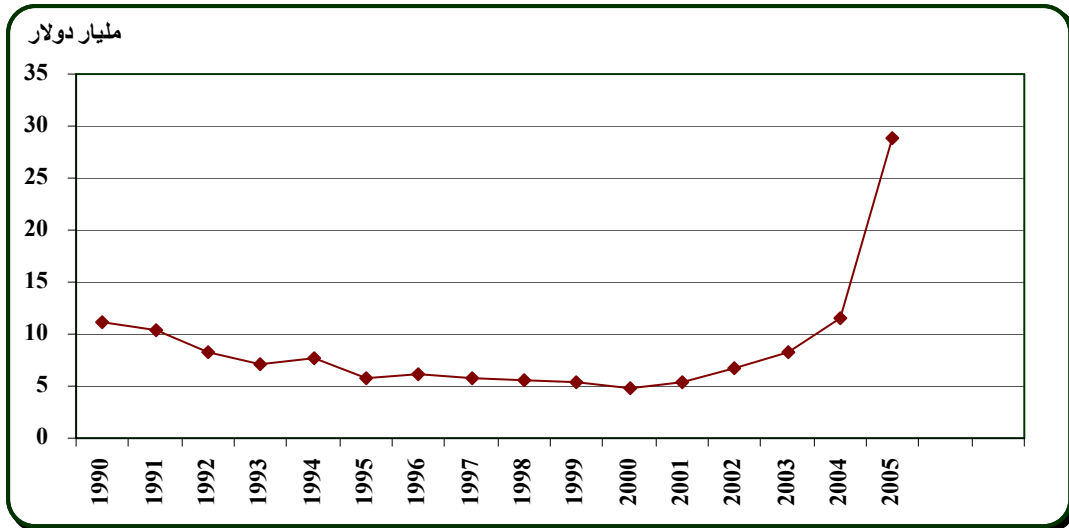
أما من حيث الموارد المتاحة لمساعدة الدول النامية، فإن تفضيل المنح على القروض الميسرة من قبل المانحين يمكن أن يؤدي في المدى البعيد إلى تدني حجم المساعدات المقدمة لهذه الدول خاصة وأن ديناميكية القروض تساهم في استمرارية هذه المساعدات حيث أن استرداد مبالغ القروض من بلد يساهم في تمويل قروض لبلدان أخرى، بينما لا تتمتع المنح بهذه الميزة الهامة. وتكمن أفضلية القروض الميسرة على المنح من حيث توفير موارد أكبر خاصة في ظل صعوبة الاقتراض في الأسواق الدولية.

لأن المنح لا تسترد، فهي لا تعطي الحافز الكافي للدول المستفيدة لزيادة الدخل والتحكم في الإنفاق، وبالتالي تؤدي إلى تبعية مستمرة للعون. وفي هذا الإطار بينت الدراسات المتخصصة أن القروض، على عكس المنح، تساهم في دفع النمو الاقتصادي خاصة عند مستوى مقبول من التطور المؤسسي. وبينت دراسات أخرى عن مؤسسة "وايدر" التابعة للأمم المتحدة بناءً على بيانات متعددة الأقطار، بأن القروض الميسرة تساهم في زيادة دخل الضرائب، وتخفيض الاستهلاك العام وزيادة الاستثمار وتخفيض العجز في الميزانية. كما بينت نفس الدراسة أن المنح تساهم بالخصوص في تمويل المشاريع التي لا تستوفي بعض الشروط الأساسية للجودى.

وبينت دراسة أخرى عن صندوق النقد الدولي بناءً على عينة تحتوي على 107 دولة، أن زيادة المنح تؤدي إلى انخفاض في الدخل، بينما يؤدي ارتفاع قيمة المنح خاصة في الدول محدودة التطور المؤسسي إلى تراجع في الدخل وتزايد في الإعفاءات الضريبية المقدمة. إلا أن التأثير السلبي على الحوافز لا يقتصر فقط على المنح، بل يمكن أن يشمل بعض الجوانب المتعلقة بالقروض. فيمكن أن تؤدي مبادرات التخفيف من الديون أو "الإقراض الدفاعي" التي تلجأ إليها بعض المؤسسات المالية لمساعدة الدول المقترضة على الوفاء بقروض سابقة، إلى نفس النتائج السلبية على الحوافز. ومهما يكن من أمر، فإن عامل الحوافز مهم في تحديد مدى تحقيق المساعدات لأهدافها، وعنصر من الضروري أخذه في الاعتبار من قبل المانحين لتحديد وزن كل من المنح والقروض الميسرة في إجمالي المساعدات المقدمة. وبناء على ما بينته الدراسات الحديثة، فإن حصة المنح في إجمالي المساعدات الدولية لا يجب أن ترتفع إلى حدود يمكن أن تؤثر على حجم المساعدات المتاحة مستقبلاً. وبقدر أهمية مواصلة تقديم هذه المنح للدول المستحقة، فإن تقديمها يجب أن يرتبط بمعايير محددة وإنجازات ملموسة (Performance-Based Grants).

توزيع المساعدات الإنمائية الدولية: حصلت القارة الآسيوية على أكبر نسبة من إجمالي المساعدات المقدمة للدول النامية خلال عام 2005، إذ بلغت حوالي 42 في المائة، تلتها القارة الإفريقية بحوالي 33 في المائة، في حين حصلت الدول العربية على حوالي 29 مليار دولار أي بنسبة 27 في المائة من إجمالي صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدول النامية، بعدما كانت في حدود 14.5 في المائة عام 2004. وتعزى هذه الزيادة غير العادية إلى ارتفاع قيمة المساعدات الرسمية المقدمة إلى العراق ضمن جهود إعادة الإعمار. وتبين الإحصاءات المتوفرة أن السودان في عام 2005، وباستثناء العراق، هو أكثر الدول العربية استقطاباً للمساعدات الإنمائية الرسمية، تليها فلسطين ثم مصر، ثم المغرب، ثم الأردن (الملحق 1/11). ويبين التوزيع التراكمي النسبي للعون خلال الفترة 1990-2005، حصول مصر على أعلى حصة من إجمالي العون المقدم للدول العربية بنسبة 26 في المائة، متبوعاً بالعراق بنسبة 22.4 في المائة ثم المغرب بنسبة 7.9 في المائة، وفلسطين بنسبة 7.1 في المائة، الشكل (7).

الشكل (7) : إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر
2005 - 1990



المصدر : الملحق (7/11).

أما فيما يتعلق بالدول المانحة، فتبقى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مانح بين دول العالم، إذ بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها في عام 2005 حوالي 28 مليار دولار، تليها اليابان بحوالي 13 مليار دولار، والمملكة المتحدة بحوالي 11 مليار دولار، ثم فرنسا وألمانيا بحوالي 10 مليار دولار لكل منهما. أما الدول المانحة التي زادت فيها نسبة المساعدات إلى الدخل القومي على النسبة المقترحة من الأمم المتحدة (0.7)، فهي النرويج والسويد بنسبة 0.94 في المائة لكل منهما، ولوكسمبورغ بنسبة 0.84 في المائة، وهولندا بنسبة 0.82 في المائة، ثم الدنمارك بنسبة 0.81 في المائة.

تطورات التعاون الدولي في المساعدات الإنمائية

شهد عام 2006 عدداً من الاجتماعات الدولية والإقليمية، شارك فيها عدد من الدول العربية والمؤسسات المانحة للعون بهدف تقديم المساعدات الإنمائية لعدد من الدول العربية. كما استقطبت مبادرة "العون من أجل التجارة" التي تمخضت عن الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية عام 2005 اهتمامات المانحين عام 2006.

مؤتمري ستوكهولم لدعم لبنان وفلسطين: عقد هذا المؤتمر في العاصمة السويدية ستوكهولم في 31 أغسطس 2006 بمشاركة أكثر من 60 دولة ومنظمة دولية لبحث سبل المساعدة في إعادة إعمار ما دمرته الحرب الإسرائيلية في لبنان. وقد شارك في المؤتمر عدد من الدول العربية منها الكويت، والسعودية، والإمارات، وقطر، والبحرين، ومصر، والمغرب، وتونس، والأردن، ولبنان. وبلغ إجمالي الإلتزامات المالية حوالي 940 مليون دولار لدعم جهود إعادة الإعمار في لبنان. وتغطي الإلتزامات المذكورة إعادة إعمار البنى التحتية، والإسكان والمدارس، وتطهير المناطق المتضررة من مخلفات الحرب. وقد ساهمت الكويت بحوالي 300 مليون دولار، بالإضافة إلى مساهمتها بوديعة في مصرف لبنان بمبلغ 500 مليون دولار، كما قدمت حوالي 2 مليون دولار لدعم أنشطة المنظمات الدولية العاملة على تأمين الاحتياجات الإنسانية، تليها قطر بحوالي 300 مليون دولار، ثم الإمارات بحوالي 50 مليون دولار، والسعودية بحوالي 30 مليون دولار وإيداع وديعة بمبلغ مليار دولار في مصرف لبنان لدعم الليرة اللبنانية، والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 230 مليون دولار، والإتحاد الأوروبي بحوالي 91 مليون دولار، وقد بلغ إجمالي المساعدات العاجلة لإعادة إعمار لبنان حوالي 2 مليار دولار.

وفي سبتمبر من نفس العام، عقد في العاصمة ستوكهولم مؤتمراً آخر تم فيه بحث سبل الوفاء بالاحتياجات الإنسانية في فلسطين. وبلغ حجم الإلتزامات المالية في هذا المؤتمر حوالي 500 مليون دولار، منها 55 مليون دولار لتلبية نداء عاجل من الأمم المتحدة لتخفيف حدة الأوضاع المعيشية القاسية للشعب الفلسطيني. وشارك في هذا المؤتمر السعودية التي ساهمت بحوالي 250 مليون دولار، والإمارات، بالإضافة إلى السويد، والنرويج، وأسبانيا، والولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية، واليونسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والأونروا، واليونسكو، وعدد آخر من الدول والمنظمات المتخصصة.

اجتماعات "العقد الدولي" مع العراق: عقدت اللجنة التحضيرية للعقد الدولي مع العراق اجتماعاً في أبوظبي في 10 سبتمبر 2006 بمشاركة ممثلين من ثلاثة عشر دولة، والإتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي،

وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وهدف الاجتماع إلى تقييم سير العمل في إعداد العقد الدولي مع العراق الذي بادرت الحكومة العراقية بإطلاقه بدعم من المجتمع الدولي. وأسفر الاجتماع عن اتفاق على خطة عمل اللجنة، وعناصر ومكونات العقد الدولي مع العراق في إطار الأولويات والتوجهات التي قدمتها الحكومة العراقية.

وعقدت اللجنة اجتماعاً آخر في 31 أكتوبر 2006 بدولة الكويت بغرض التوصل إلى صيغة نهائية لوثيقة العقد الدولي. وقد شارك في الاجتماع كل من السعودية والإمارات والكويت والعراق وكندا وفرنسا والولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الإسلامي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى عدد آخر من الدول الأوروبية والمؤسسات الدولية.

مؤتمر المانحين لدعم التنمية في اليمن: عقد المؤتمر في العاصمة البريطانية لندن في الفترة 15 - 16 نوفمبر 2006 بمشاركة دول مجلس التعاون الخليجي، وفرنسا، وانجلترا، والولايات المتحدة، ومنظمات إقليمية ودولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والإتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة بالإضافة إلى البنك الإسلامي، وصندوق الأوبك، والصندوق العربي، والصندوق الكويتي، والصندوق السعودي، وصندوق أبوظبي، وصندوق النقد العربي، وذلك لمساعدة اليمن على تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2007 - 2010 والتي تتضمن مشاريع وبرامج استثمارية لزيادة الإنتاج وتحسين البنى الأساسية والخدمات ومكافحة الفقر وتطوير كفاءة المؤسسات وتحسين التشريعات، ويبلغ إجمالي الاستثمارات المستهدفة لهذه الخطة نحو 16.8 مليار دولار.

بلغ حجم التعهدات المالية في المؤتمر حوالي 5 مليارات دولار ساهمت فيها دول مجلس التعاون بأكثر من 50 بالمائة، بينما ساهمت الدول المانحة الأخرى بالباقي، إضافة إلى مساهمة صناديق التنمية العربية. وقد ساهمت السعودية بحوالي مليار دولار، وقطر والإمارات بحوالي 500 مليون دولار لكل منهما، والكويت وعمان بحوالي 200 مليون دولار لكل منهما، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بحوالي 700 مليون دولار، وصندوق النقد العربي بحوالي 200 مليون دولار.

مبادرة "العون من أجل التجارة": استقطبت هذه المبادرة التي تمخضت عن الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في هونج كونج في عام 2005، اهتمامات المانحين خلال عام 2006. وهدفت تلك المبادرة إلى تفعيل دور العون المقدم للدول النامية في تحرير التجارة الخارجية والوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وتقدر قيمة العون المقدم لدعم التجارة الخارجية منذ انتهاء جولة أوروغواي لمفاوضات الجات بحوالي 200 مليار دولار أي ما يعادل ربع قيمة المعونات الرسمية المقدمة للدول النامية دون حساب العون المقدم في إطار مبادرات تخفيف الديون. وقد أوصى تقرير صدر من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في منتصف عام 2006 بزيادة فعالية العون المقدم لدعم برامج تحرير التجارة الخارجية. وفي هذا الخصوص عقدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال شهر نوفمبر 2006 في الدوحة بدولة قطر، وبالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ندوة حول "العون من أجل التجارة: من السياسة إلى الممارسة"، لتبادل الأفكار حول السبل الكفيلة بتفعيل مبادرة العون من أجل التجارة.

الإطار رقم (3)

تحسين فاعلية العون العربي: دور الدول المتلقية

إن العون ليس وحده العامل الحاسم في مواجهة الفقر وتحسين مستوى المعيشة، فهناك عدد من العوامل تلعب دوراً مباشراً في تحسين الأداء الإنمائي لذلك العون. إن انفتاح الاقتصادات، وتنامي العولمة وتنامي التنافسية في التجارة الدولية تتطلب مزيداً من كفاءة استخدام الموارد، وبخاصة حسن اختيار وتنفيذ المشاريع وارتفاع مردوديتها، وتحسين وتحديث الإدارة والاهتمام بالجودة والسعر معاً. ولأن تدفقات المساعدات الإنمائية تعد جزءاً من تلك الموارد، فإن تحسين أداء المعونة يعني تحقيق أكبر فائدة من دمج موارد التمويل الخارجية مع الموارد المحلية. وإن كانت الحاجة ستبقى قائمة للتمويل الخارجي من قبل الدول النامية عموماً. ومعظم الدول العربية من بينها - فإن على الدول المتلقية النظر في تحسين فاعلية العون بصفة مستمرة، وإعادة هيكلة موارد التمويل لتعطي وزناً أكبر للتمويل للأفضل شروطاً وأكثر يسراً، وهو ما سوف ينعكس إيجابياً على تحسين القدرة التنافسية للبلد عموماً. وفي هذا الخصوص، بين إعلان باريس 2005 المبادئ العامة والمسؤوليات التي تقع على عاتق كل من المانحين والدول المتلقية لزيادة فاعلية العون.

إن تحسين فاعلية العون الإنمائي في الدول العربية، من الأمور التي يتعين أن توليها دولنا العربية المتلقية، وكذلك الدول والمؤسسات المانحة، أهمية كبيرة بغية تنظيم مردود هذا العون وأثاره على الاقتصاد الوطني. وتلعب مجموعة من العوامل دوراً هاماً في تحسين فاعلية المساعدات الإنمائية، نذكر منها ما يلي :

- أهمية استثمار تلك المساعدات في مجالات ذات جدوى اقتصادية واجتماعية مؤكدة، طبقاً لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية المعتمدة للمشاريع، بمعنى إعطاء الوزن الأكبر لعوامل المردودية خاصة عند اللجوء للاستعانة بمصادر التمويل الخارجي.
- أن تكون مبالغ المساعدات الخارجية في حدها المطلوب عملياً دون مبالغة، إذ أن كثيراً من تلك المساعدات تكون في شكل قروض سيتم سدادها مع فوائدها، مما يمثل عبئاً على الموارد، ولاشك أن عبء المديونية الخارجية أصبح هاجساً للعديد من الدول العربية مما يستدعي تنظيم عملية الاقتراض ووضعها في إطارها الصحيح.
- تحسين القدرات التنفيذية ومقومات الأداء في أجهزة التنفيذ بحيث يتم تنفيذ المشاريع في مواعيدها، إذ أن كثيراً ما يترتب على تأخير تنفيذ المشاريع - وهو شيء قائم ومشاهد بشكل ملحوظ في العديد من الدول العربية - يترتب عليه زيادة في تكاليف المشاريع إضافة إلى التأثير السلبي على جدواها، وعدم تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها.
- يسهم تخطيط وجدولة عملية تلقي المساعدات والسحب من حصائل القروض وبرمجة سدادها، انتظام العملية ككل، بما يحقق توفر الأموال حين الحاجة إليها، والإرتقاء بالمصداقية والجدارة الائتمانية للدولة المعنية في تعاملها مع المانحين، وهو ما ينعكس إيجابياً على بيئة الاستثمار والتمويل في الدول المعنية.
- إيلاء المزيد من الأهمية لتوفير دراسات دقيقة للمشاريع، وكذلك لمتابعة المشاريع بصفة دائمة في ضوء أهداف ومعايير محددة، بحيث يمكن - قدر الإمكان - تلافي التأخير في التنفيذ وإيجاد حلول للمعوقات التي تواجه تنفيذ المشاريع الممولة.
- يعد تكوين وتدريب الكوادر البشرية، من أهم عوامل نجاح العون في أداء مهامه وبخاصة في مجالات إدارة القروض والمعونات الفنية وتخطيط المشاريع وتقييمها ومتابعة تنفيذها. ولهذا السبب فإنه من المقترح زيادة الاهتمام بعنصر المعونة الفنية غير المستردة، فالمعونات برغم محدودية مبالغها فإنها قد تسهم بفاعلية عالية على المدى الطويل في رفد جهود التنمية وتعزيزها، وخاصة في إطار تطوير أداء الكوادر البشرية ودعم البناء المؤسسي.

لقد نجحت بعض الدول العربية في تحسين أدائها وإدارتها للتمويل المتاح، واستغلاله في أكثر المشاريع نجاعة. وبسبب حرصها على تنظيم وإدارة العون، نجحت تلك الدول أيضاً في أداء التزاماتها في مواعيدها. وقد ترافق ذلك أيضاً مع تطبيق جيد لبرامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وتهيئة وتحسين بيئة الاستثمار. وقد تحقق ذلك نتيجة إصدار العديد من التشريعات والقرارات منها قوانين تشجيع الاستثمار، وقرارات تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمر، وإنشاء إدارة أو مكتب متخصص في الدول المعنية لمتابعة العلاقات مع المانحين وتدفقات العون وسداد الإلتزامات ومتابعة المشاريع، ولقد كان للعون العربي دور هام في دعم مشاريع البنية الأساسية ومكافحة الفقر وكذلك التنمية الاجتماعية في العديد من الدول النامية والعربية، وذلك في ضوء الأولويات التي تحدها الدول المتلقية لتنفيذ خططها وبرامجها الإنمائية.

ملحق (1/11) : المساعدات الإنمائية العربية الميسرة (صافي السحب)
(2006 - 1970)

(مليون دولار)

%	2006-1970	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999-1995	1994-1990	1989-1985	1984-1980	1979-1975	1974-1970	
100.0	129,124	3,301	1,939	2,462	3,012	3,888	3,245	3,215	6,811	13,429	15,515	32,741	31,870	7,696	مجموع الدول العربية
94.5	122,085	3,301	1,939	2,462	3,012	3,888	3,245	3,215	6,811	13,190	14,831	30,450	29,130	6,611	دول مجلس التعاون الخليجي
10.0	12,954	31	189	13	130	558	398	376	482	1,957	272	2,768	4,857	923	الإمارات*
65.8	84,967	2,186	1,101	1,902	2,803	2,674	2,455	2,505	4,359	8,698	12,253	21,503	18,515	4,013	السعودية**
0.5	641	17	36	57	39	6	4	12	77	189	198	6	عمان*
2.6	3,300	484	121	69	23	73	129	94	187	44	28	692	1,076	279	قطر*
15.7	20,224	584	492	421	16	577	259	228	1,706	2,302	2,080	5,481	4,682	1,396	الكويت***
5.5	7,039	239	684	2,291	2,740	1,085	الدول العربية الأخرى****
0.9	1,183	45	262	354	449	73	الجزائر
2.4	3,121	76	-76	1,091	1,577	453	العراق
2.1	2,735	118	498	846	714	559	ليبيا

* بيانات الإمارات وعمان وقطر عن عام 2006 فعلية.

** بيانات السعودية عن عام 2006 من وزارة المالية.

***بيانات الكويت عن عام 2006 أولية ولكن تتضمن مبلغ 183 مليون دولار فعلي من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

**** لم تتوفر بيانات عن المساعدات الإنمائية المقدمة من هذه الدول.

المصدر : (1) بيانات وطنية .

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أعداد مختلفة .

(3) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تقرير التعاون من أجل التنمية -أعداد مختلفة .

ملحق (2/11) : نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين
(1985 و1990-2006)

(نسب مئوية)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1985	
0.5	0.3	0.5	0.8	1.1	1.0	0.9	0.7	0.5	0.3	0.4	0.6	0.4	0.8	0.7	1.6	4.0	2.5	دول مجلس التعاون الخليجي
0.02	0.1	0.01	0.1	0.7	0.6	0.5	0.3	0.3	0.1	0.1	0.1	0.3	0.7	0.5	1.7	2.7	0.5	الإمارات
0.6	0.3	0.8	1.3	1.4	1.3	1.3	1.0	0.7	0.3	0.4	0.5	0.5	0.7	0.7	1.5	4.2	2.9	السعودية
0.5	0.5	0.6	0.03	1.4	0.7	0.5	1.1	0.8	0.6	1.1	1.6	0.1	1.4	0.8	2.4	5.0	3.0	الكويت

المصدر : حسابات الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعى.

ملحق (3/11) : العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية *

حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2006

(مليون دولار)

حصص مجموعات الدول (%)	المجموع	المصرف العربي	صندوق النقد العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك الإسلامي	
100.0	3498.5	143.1	1.6	491.3	1079.2	274.9	146.7	0.0	1361.7	مجموع المساعدات
	100.0	4.1	0.1	14.0	30.8	7.9	4.2	0.0	38.9	حصص المؤسسات (%)
65.2	2280.2	0.0	1.6	266.3	1079.2	145.7	47.1	0.0	740.3	مجموعة الدول العربية
16.4	573.3	143.1	0.0	125.9	0.0	46.4	28.5	0.0	229.4	مجموعة الدول الأفريقية
16.6	582.0	0.0	0.0	99.1	0.0	82.8	25.4	0.0	374.7	مجموعة الدول الآسيوية
1.3	45.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	45.7	0.0	0.0	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
0.5	17.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.3	مجموعة الدول الأخرى

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقاً لقرارات إدارتها.

المصدر: - أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي، خلاصة العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية كما في 2006/12/31.

ملحق (4/11) : التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة *

خلال عام 2006

(مليون دولار)

النسبة المنوية (%)	المجموع الكلي	قطاعات أخرى**	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية	المياه والصرف الصحي	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	النقل والاتصالات	
100.0	3498.5	1110.9	163.4	103.8	261.6	732.0	1126.8	مجموع المساعدات
	100.0	31.7	4.7	3.0	7.5	20.9	32.2	حصص القطاعات (%)
65.2	2280.2	499.2	154.1	27.1	194.1	648.2	757.5	مجموعة الدول العربية
16.4	573.3	103.1	0.0	46.6	58.5	83.8	281.3	مجموعة الدول الأفريقية
16.6	582.0	472.9	9.3	20.1	9.0	0.0	70.7	مجموعة الدول الآسيوية
1.3	45.7	35.7	0.0	10.0	0.0	0.0	0.0	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
0.5	17.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.3	مجموعة الدول الأخرى

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقاً لقرارات إداراتها.

** تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: مصدر الملحق 3/11.

ملحق (5/11) : المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية *

حسب مجموعات الدول المستفيدة كما هو في 2006/12/31

(مليون دولار)

حصص مجموعات الدول (%)	المجموع	المصرف العربي	صندوق النقد العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك الإسلامي	
100.0	79852.3	2637.9	4441.6	14276.1	18150.0	8106.1	6018.9	3421.6	22800.1	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	3.3	5.6	17.9	22.7	10.1	7.5	4.3	28.6	حصص المؤسسات (%)
61.5	49124.8	9.6	4441.6	7703.0	18150.0	3910.5	1070.2	2700.4	11139.5	مجموعة الدول العربية
14.7	11695.0	2628.3	0.0	2494.1	0.0	1546.1	2389.4	147.0	2490.1	مجموعة الدول الأفريقية
21.7	17358.2	0.0	0.0	3499.0	0.0	2495.7	1711.3	567.0	9085.2	مجموعة الدول الآسيوية
1.5	1169.4	0.0	0.0	309.7	0.0	59.9	761.8	0.0	38.0	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
0.6	504.9	0.0	0.0	270.3	0.0	93.9	86.2	7.2	47.3	مجموعة الدول الأخرى

* بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام 1962 ، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و 1978 . وتمثل مبالغ العمليات التمويلية التزامات المؤسسات المانحة طبقا لقرارات إدارتها.
المصدر: مصدر الملحق 3/11.

ملحق (6/11) : التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة *
كما فى 2006/12/31

(مليون دولار)

النسبة المنوية (%)	المجموع الكلي	قطاعات أخرى**	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية	المياه والصرف الصحي	الطاقة (كهرباء نפט وغاز)	النقل والاتصالات	
100.0	79852.3	15103.9	10143.7	10166.2	6161.7	20341.3	17935.5	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	18.9	12.7	12.7	7.7	25.5	22.5	حصص القطاعات (%)
61.5	49124.8	9714.9	6531.9	6222.5	4311.2	12761.6	9582.7	مجموعة الدول العربية
14.7	11695.0	2169.0	586.1	1929.4	977.4	1472.8	4560.3	مجموعة الدول الأفريقية
21.7	17358.2	2692.5	3017.7	1812.0	704.8	5928.6	3202.6	مجموعة الدول الآسيوية
1.5	1169.4	405.3	0.0	143.4	85.7	138.3	396.7	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
0.6	504.9	122.2	8.0	58.9	82.6	40.0	193.2	مجموعة الدول الأخرى

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقا لقرارات إداراتها.

** تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: مصدر الملحق (3/11).

ملحق (7/11) : المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب)
(2005 - 1990)

(مليون دولار)

التوزيع النسبي (%) 5005-1990	الإجمالي 2005-1990	نسبة التغير % 2005-2004	التوزيع النسبي (%) 2005	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
	879,590	34.7		106,372	78,953	70,361	60,230	51,595	50,327	52,677	51,353	48,718	56,667	59,610	60,649	57,053	61,497	61,865	58,036	المجموع الكلي للدول النامية
	14.1			27.1	14.5	11.9	11.3	10.4	9.6	10.1	10.9	11.7	11.0	9.8	12.8	12.4	13.4	16.7	19.3	مجموع الدول العربية (%)
100.0	138,884	151.4	100.0	28,774	11,443	8,346	6,782	5,360	4,846	5,297	5,619	5,702	6,246	5,862	7,782	7,073	8,249	10,319	11,184	
6.1	8,523	3.4	2.2	622	601	1248	537	449	553	432	411	462	507	537	369	309	425	474	588	الأردن
0.0	20	-	0.0	...	6	5	4	3	4	4	4	2	7	6	8-	9-	8-	6-	5	الإمارات
0.7	979	-	0.0	...	104	77	71	18	49	4	47	92	82	49	44	96	65	44	137	البحرين
3.0	4,132	14.9	1.3	377	328	298	265	377	223	253	150	194	124	71	106	228	390	357	393	تونس
3.5	4,875	17.9	1.3	371	314	234	328	224	201	138	421	250	305	312	419	349	406	340	263	الجزائر
1.1	1,551	22.5	0.3	79	64	79	78	58	71	75	81	86	97	105	129	134	113	108	195	جيبوتي
0.3	419	30.8	0.1	26	20	12	17	13	31	29	25	11	23	17	16	35	55	45	44	السعودية
6.0	8,358	84.4	6.4	1829	992	613	343	181	225	243	209	139	220	239	410	458	550	881	827	السودان
3.0	4,104	-27.1	0.3	78	107	118	77	153	159	229	155	197	219	347	745	259	197	381	684	سورية
3.1	4,367	18.0	0.8	236	200	174	191	148	104	115	80	81	88	189	537	890	654	186	494	الصومال
22.4	31,166	365.7	75.3	21654	4650	2250	106	121	101	76	116	220	348	327	259	182	140	552	64	العراق
0.5	742	-43.7	0.1	31	55	38	40	1	46	40	44	65	62	59	95	49	37	15	66	عمان
7.1	9,831	-3.1	3.8	1102	1136	972	1616	869	637	516	608	603	550	498	460	182	81	0	0	فلسطين
0.0	29	-	0.0	...	2	2	2	1	1	5	1	1	2	2	1	3	2	2	2	قطر
0.0	58	-	0.0	...	3	4	5	4	3	7	6	0.4	3	3	3	3	2	5	7	الكويت
2.6	3,624	-8.1	0.8	243	264	225	452	243	200	194	241	249	232	187	235	144	124	132	259	لبنان
0.1	123	-	0.1	24	-	-	-	-	15	7	8	6	4	6	6	26	20	ليبيا
26.0	36,083	-36.4	3.2	926	1456	987	1237	1256	1328	1582	1955	1985	2199	2014	2690	2401	3604	5025	5439	مصر
7.9	10,913	-7.9	2.3	652	707	539	486	518	419	679	530	464	650	495	831	713	947	1232	1051	المغرب
2.7	3,814	5.4	0.7	190	181	238	344	267	212	219	165	238	272	230	267	328	202	220	240	موريتانيا
3.7	5,176	32.7	1.2	336	253	234	583	458	265	458	370	356	248	169	170	314	256	300	406	اليمن

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تقرير التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية للدول النامية، أعداد مختلفة.
... غير متوفر.